أن الدور الأكبر لوزارة الشؤون الاجتماعية، لكن مع حالة الفوضى التي كانت سائدة في السابق داخل تلك الوزارة، ومع الحادثة الأخيرة التي فتحت عيون الجميع على دور الحضانة، كان لا بد للوزارة أن تتدخل.

ويضيف: هناك اجتماعات متواصلة بهذا الخصوص، وتمت مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية، والتعميم باتخاذ إجراءات جديدة من وزارة الصحة، فيما يتعلق بالإشراف، والتدريب، والرقابة، باتجاه تعميم حضانات نموذجية، بينما أكد الوزير رضوان الأخرس، أنه سيقوم بالكشف أمام الجمهور عن أية مخالفات في هذا المجال، أو في مجال المشافي غير القانونية، ليخلي مسؤوليته، وبخاصة في حال لم نتمكن من إغلاق دور الحضانة، أو غيرها، لسبب أو لآخر.

أما إبراهيم عطية، مسؤول دائرة البيئة في الوزارة، فيؤكد أن جهوداً كبيرة بذلت في هذا المجال، "بشكل شخصي"، بالتنسيق مع "أفراد" في وزارة الشؤون الاجتماعية، مثل محمد الخطيب، وغيره، "لكن العراقيل كانت كثيرة، والفوضى كانت شديدة .. ولا حياة لمن تنادي".

ويؤكد عطية: منذ سنوات، التفتنا إلى هذا القطاع الحيوي والمهم، وحذرنا من الفوضى التي يعيشها، ولكن لم نجد آذانا صاغية .. الآن الأمور تختلف، وهناك معايير واضحة يعمل بناء عليها الجميع، وهناك تعاون كبير للحد من حال الفوضى المستشرية في دور الحضانة.

وتطالب وزارة الصحة دور الحضانة بتقديم طلب خطي لمديرية الصحة في المحافظة للحصول على عدم ممانعة، وفقاً للشروط الصحية التي وضعتها الوزارة، ومنها الرقابة على المطبخ، وتطعيم العاملين، والنظافة العامة، والصرف الصحي، والموقع البيئي للحضانة، وضرورة توقيع اتفاقية مع طبيب مشرف، وتجهيز الحضانة بخزانة للإسعاف الأولي، وتزويد مديريات الصحة بكشف يضم أسماء الأطفال في الحضانة وأعدادهم وأعمارهم، وأن تكون العاملات حاصلات على شهادة الثانوية العامة كحد أدنى، والمسؤولة متخصصة في التربية أو مجال ذي علاقة بدور الحضانة، واشتراط الحصول على دورات في الإسعاف الأولي للعاملين والعاملات، والحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، والبلديات، والدفاع المدني، وجميع الجهات ذات العلاقة، وتأمين الحضانات ضد الحوادث، والكوارث.

ووضعت كل جهة عضو في اللجنة المركزية لدور الحضانة، شروطاً خاصة بها، في حال طبق نصفها، سنصل إلى حضانات نموذجية، ربما تضاهي حضانات الدول الراقية والمتقدمة، ولكن يبقى الأهم تطبيق هذه الشروط على أرض الواقع، وبخاصة أن قانون الشؤون الاجتماعية، لا يزال ينتظر "التشريعي"، واللائحة التنفيذية لا تزال تنتظر مرحلة التدشين، على الرغم من مرور قرابة العامين على صدورها!

القانون

محمد الخطيب، المسؤول عن تراخيص الحضانات في وزارة الشؤون الاجتماعية، يطالب بتجاهل حالة الفوضى التي كانت سائدة في الماضي، قدر الإمكان، على الرغم من تأثيرها السلبي، والتركيز على ما هو قادم، مشيراً إلى أن ثمة توجهات حقيقية، ولدى جميع الجهات المعنية، لتنظيم هذا القطاع، مشدداً على ضرورة تمرير قانون الشؤون الاجتماعية، عبر المجلس التشريعي في أسرع وقت.

وحول القانون، يقول قيس عبد الكريم: قانون الشؤون الاجتماعية الفلسطيني أحيل إلى المجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء، في أيلول من العام ٢٠٠٥، ولم يتسنَّ النظر فيه ... المجلس الجديد، الذي جاء بعد أربعة أشهر من ذلك الوقت، لا يقوم بأعماله بالشكل المطلوب، فهو نادراً ما ينعقد، لأسباب تتعلق بالتكتل الحزبي، والمصالح الفئوية للفصائل، وأخرى تتعلق باعتقال الاحتلال لأكثر من أربعين نائباً في الضفة الغربية.

ويؤكد عبد الكريم: على الرغم من ذلك، اللجنة أعطت الأولوية لهذا القانون، وأخذ حقه في النقاش مع مندوبين من وزارة الشؤون الاجتماعية، والفريق القانوني الذي وضع مسودة مشروع القانون، وتم تقديم ملاحظات جوهرية من اللجنة في المجلس التشريعي، ومنها ما يتعلق بضرورة تشديد الرقابة على دور الحضانة، وتفعيل الأدوار المختلفة في هذا الشأن، للوصول إلى دور حضانة آمنة، لا تشكل بأي حال من الأحوال خطراً على أبنائنا ... بدأ هذا العمل منذ تموز الماضي، وطوال الأشهر الماضية تم الاجتماع أكثر من مرة، والخروج بجملة توصيات، منها ضرورة ابتعاد القانون قدر الإمكان عن الإغراق في التفاصيل الداخلية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وأن يأخذ بعين الاعتبار التداخلات القانونية، وتشابك الصلاحيات بين الوزارة وهيئات حكومية أخرى، كوزارات المرأة، والشباب، والتربية، وتخفيف القيود التي كان يتضمنها بخصوص عمل المؤسسات الأهلية المتخصصة بالقضايا ذات البعد الاجتماعي، لكن من النقاط التي تم التشديد عليها ضرورة التشدد في منح التراخيص لدور الحضانة، والرقابة على هذه الدور، وهذا ينطبق على دور الإيواء أيضاً.

ويضيف: الكثير من النشاطات الاجتماعية كان يستغل بصورة غير سوية، إما بسبب الإهمال، أو بقصد الربح المادي السريع، أو لتطبيق أجندات اجتماعية لا تنسجم مع قيم مجتمعنا ... يجب أن يشتمل القانون على معايير واضحة للترخيص، وآليات صارمة للرقابة على هذه الدور، وهناك اتفاق من الجميع على ذلك.

ويستطرد عبد الكريم: كنا أنهينا مناقشة مشروع القانون قبل الحادثة الأخيرة في حضانة "ريما"، وهذا لم يقلل من متابعتنا كلجنة لما حصل، لكن ما يمكن قوله الآن، إن القانون بات جاهزاً لطرحه على المجلس التشريعي، وأن ما يعيقه هو عدم انتظام جلسات المجلس، حتى بات من النادر أن تعقد جلسة هنا أو هناك.

قراران حكوميان بتخصيص قطعة أرض بديلة وتشكيل لجنة للتحقيق دون تنفيذ

أسباب كارثة قرية "أم النصر" باتت معروفة لكن مخاطر تكرارها بشكل أسوأ لا تزال قائمة

كتب خليل الشيخ

بعد مرور نحو شهر على كارثة طفح المياه العادمة في قرية أم النصر، لا تزال مخاطر تكرارها قائمة، لكن هذه المرة ستكون أشد خطورة على بلدة بيت لاهيا.

ولا تتوقف الإجراءات والاحتياطات لمنع حدوث كارثة أخرى، لكن معوقات كبيرة تحول دون تأكد القائمين على إدارة هذه المياه من عدم حدوث كارثة جديدة، لاسيما في ظل الزيادة الهائلة في ضخ المياه العادمة إلى أحواض الصرف الصحي.

ذلك ما أكده المسؤولون في محافظة شمال غزة: سلطة المياه، البلديات، مصلحة مياه الساحل، وعدد من المهندسين المتابعين لمشكلة هذه المياه في محافظة شمال غزة.

ولم يلمس أيٌّ من هؤلاء المسؤولين بوادر إيجابية حول البدء في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتخصيص قطعة أرض لنقل سكان قرية أم النصر، أو على الأقل تشكيل لجنة تحقيق رسمية حول تفاصيل الكارثة، لكنهم بدوا على دراية تامة بالأسباب التي أدت إلى حدوث الكارثة.

وتتابع الأوساط المحلية مخاطر طفح المياه العادمة، والمشاريع التي تنفذها الجهات المسؤولة لمنعها، فيما لا تنقطع الأسئلة والاستفسارات من قبل المواطنين والمهتمين حول سبب انهيار الساتر الترابي لأحد الأحواض، في السابع والعشرين من شهر آذار الماضي، الذي أدى إلى مقتل خمسة مواطنين وتدمير مئات المنازل، وكذلك عن نتائج جهات التحقيق التي أُعلن عن تشكيلها فور وقوع الكارثة.

"آفاق برلمانية" تابعت القضية من خلال مجموعة لقاءات مع عدد من المسؤولين في محافظة شمال غزة، والجهات المسؤولة عن إدارة المياه.

"أم النصر" تغرق في المياه العادمة. (عدسة إياد البابا)

أسباب الكارثة بحسب النتائج الأولية

قال المهندس ربحي الشيخ، نائب رئيس سلطة المياه: عملت سلطة المياه، منذ وقوع الكارثة، على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ومعرفة ملابسات الحادث، فتبين من خلال النتائج الأولية لعمل اللجنة أن هناك خللاً في إدارة المياه وقع قبل الكارثة بأيام عدة.

وأوضح أن تساؤلات عدة طُرحت حول سبب القيام بحفر حوض إضافي تبلغ مساحته نحو ٢٠ دونماً، في مكان مرتفع يبعد مئات الأمتار عن المنازل في القرية، لافتاً إلى أن "السبب وراء ذلك هو رفض مواطني قرية أم النصر حفر حوض ترشيح جديد في مكان شمال الأحواض، واضطرار الجهات المسؤولة إلى حفره في مكان مرتفع".

واعتبر أن إدارة هذه المياه والتعامل مع الضخ الزائد للمياه العادمة، كان يواجه أزمة حقيقية، وهناك حاجة ماسة لإنشاء حوض ترشيح جديد.

وقال: إن حوض الترشيح الجديد كان من المفترض أن يعمل لمدة شهرين فقط، وأن لا يزيد ارتفاع المياه العادمة فيه على متر حسب المواصفات الهندسية، علماً بأن حوضي الترشيح اللذين كانا يعملان في المنطقة، كانا بحاجة لصيانة، إلا أن كميات مياه الأمطار التي هطلت في فصل الشتاء المنقضي، حالت دون استكمال أعمال الصيانة اللازمة.

وتابع الشيخ حديثه: إن تزايد الأمطار طيلة الفترة الماضية أدى إلى عرقلة أعمال الصيانة من جهة، وتزايد الضخ في الحوض الجديد (المنهارة سواتره) من جهة أخرى، ما أدى إلى ارتفاع منسوب المياه العادمة إلى نحو مترين ونصف، وتشبع للتربة المحيطة، ومن ثم انهيار الساتر، وحدوث الكارثة.

وانتقد القصور في أعمال المراقبة الدائمة على ارتفاع منسوب المياه، مشيراً إلى أن هناك بلاغات حول ارتفاع المنسوب، دفعت إلى توقف الضخ لأيام عدة، في الأحواض الكبيرة التي قد تسبب كارثة كبيرة، ثم أُعيد استئناف الضخ في الحوض الجديد.

وقال: لا نريد توجيه اتهام لأحد، لكننا وضعنا أيدينا على الأسباب.

لم تختلف الأسباب التي ذكرها الشيخ عن تلك التي ذكرها عدد من المسؤولين في مصلحة مياه الساحل، والبلديات، ومجلس الخدمات المشترك حول أسباب الانهيار، إلا أن جميعهم أكد أن هناك أزمة حقيقية كانت ولا تزال في إدارة هذه المياه، بسبب عرقلة مشاريع نقلها إلى المنطقة الشرقية في بلدة جباليا، وفق مشروع كبير لهذا الغرض.

الحاجة إلى تفعيل لجنة لتقصي الحقائق

ودفعت شكاوى المواطنين وتخوفاتهم من تكرار حادثة الطفح في قرية أم النصر في محافظة شمال غزة إلى التحرك الفاعل مع جميع الجهات المختصة.

وحرص محافظ شمال غزة إسماعيل أبو شمالة على طرح قضايا عدة وتساؤلات خلال اجتماعات مستمرة مع البلديات وسلطة المياه ومصلحة مياه الساحل، تتعلق بتحديد كميات المياه العادمة التي تصل للأحواض العشوائية، وتفعيل قرار الرئاسة، والحكومة، بتخصيص قطعة أرض لنقل سكان قرية أم النصر، والإسراع في نقل الأحواض للمنطقة الشرقية، إضافة إلى متابعة أعمال لجنة تقصي الحقائق بعد حادثة الطفح الأخيرة.

وقال أبو شمالة: كميات المياه العادمة التي تصل إلى الأحواض لا تزال غير معروفة بدقة، وهناك تضارب في الأرقام التي لا تتماشى مع الواقع، مؤكداً أهمية وضع عدادات لمعرفتها، تمهيداً لاتخاذ خطوات تحول دون زيادة تجمع المياه العادمة في الأحواض القائمة.

واعتبر أن محافظة شمال غزة ليست جهة تنفيذية لمشاريع، بل هي جهة إشراف ومتابعة للمشاريع المنفذة، لافتاً إلى أنه تم بحث قضايا عدة تحول دون إتمام المشروع،